الهجرة غير النظامية بحوض البحر المتوسط وانعكاسها على العلاقات الدولية بالمنطقة خلال الفترة (2000- 2019)

أ. محمد بلقاسم علي• أ. محمد مختار محمد•
أ. رمضان مسعود عمر•

المستخلص:

شهدت الهجرة غير النظامية عبر حوض البحر المتوسط نشاطاً كبيراً وشكلت مشكلة رئيسية باتت تؤرق الدول المستقبلة للمهاجرين، وتعتبر دول أوروبا هي وجهة المهاجرين الأساسية، يعود الدافع الرئيسي لزيادة هذه الظاهرة إلى التناقض الديمغرافيبين الدول المصدرة ودول الهدف، وكذلك الحروب بمنطقة الشرق الأوسط، بالإضافة للدوافع الأخرى سياسية كانت أو اقتصادية، كما أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر سنة (2001) ضيقت الفرص أمام العديد من الأفارقة وخاصة العرب ودفعتهم للهجرة نحو الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لأسباب أمنية، وما رافقه من أصدر الرئيس ترامب قوانين تمنع الهجرة للعديد من مواطني الدول الأفريقية والعربية وغيرها من الدخول للبلاد.

ومن أبرز المناطق المصدرة للهجرة غير النظامية عبر حوض البحر المتوسط منطقة القرن الأفريقي والساحل الأفريقي ومنطقتي الشرق الأوسط والمغرب العربي، ولعبت الظاهرة محل الدراسة دوراً بارزاً في تغيير طبيعة العلاقات الدولية خاصة ما يتعلق بالاتفاقيات والمعاهدات والتفاهمات المبرمة بين الدول فيما سبق حيث عُدلت أو ألغيت اتفاقيات سابقة واستحدثت أخرى بناءً على المستجدات الأخيرة، كما عقدت اجتماعات لبحث هذه الظاهرة وأبرمت اتفاقيات خصيصاً لمحاولة معالجتها والحد منها.

• عضو هيئة تدريس، كلية التربية براك، جامعة سبها.
• عضو هيئة تدريس، كلية التربية براك، جامعة سبها.
• عضو هيئة تدريس متعاون، كلية الآداب، جامعة سبها.

وأظهرت دول الاتحاد الأوربي اهتماماً كبيراً بالهجرة غير النظامية عبر المتوسط كظاهرة متنامية باطراد كما أنها شكلت مسألة خلاف بين بعض الدول الأوروبية خاصة ما يتعلق بإنقاذ المهاجرين واستقبالهم على أراضيها، وفي المقابل لا تولي الدول المصدرة (دول جنوب المتوسط) اهتماما كبيراً لهذه الظاهرة بالرغم من الأضرار السلبية التي ستعانيها مجتمعاتها واقتصاداتها في المستقبل، وحتى إنها لم تُظهر موقف تفاوضي واحد، ويرجع سبب اهتمام الاتحاد الأوربي بهذه الظاهرة كونه يمثل منطقة الهدف لهذه الهجرة ولإدراك أغلب دوله للنتائج السلبية والإيجابية، وما يقلقها هو الجانب السلبي بكل أبعاده مع استفادتها من الجانب الإيجابي بطبيعة الحال. وبصورة عامة تعد الهجرة غير النظامية رد فعل لإغلاق المجال أمام الهجرة النظامية والسياسة، التي تبنتها الدول الأوروبية، وفي هذا الجانب كانت لها آثار عكسية، حيث زادت من وتيرة الهجرة السرية، وساهمت في فتح المجال أمام الهجرة غير النظامية وممن يتاجر في البشر ونفيه عبر الحدود من أجل تحقيق مكاسب مادية. من خلال ذلك يتضح الدور الفاعل والهام للهجرة غير النظامية بحوض المتوسط كظاهرة تمثل محوراً رئيسياً وفاعلاً في توجيه العلاقات الدولية بمنطقة حوض البحر المتوسط.

Abstract:

The irregular migration through the Mediterranean basin witnessed a grat activity, and it constituted a major problem that has become countries the receive immigrants. The countries of Europe are the destination of migrants. And the main motive for increasing this phenomenon is due to the demographic countries from one hand and wars in the middle East on the other hand. In addition to political and economic motives. The erents of September 11/2001 narrowed the opporthnities for mong Africans. espcially Arabs, to immigrale to the united states of America for security reasons. After that president Trump came and issued laws that prevemt many citizens of African and arab countries arom entering the U.S.A. Among the most prominent areas irregular migration across the Mediterranean, the Horn of Africa, the African Sahel states, the middle East and the Maghreb regions. And

the phenomenon of migration in the study area. Also played a prominent role in changing international reletions with regard to agreements and treaties concluded between countries previously where they were amended or canceled brought in another to try to cureor limit them The Europen union countries have shown great interest in irregular migration across the Mediterranean as constantly growing phenomenon and have also formed a matter of dispute between some European countries especially with regard to holding migrant and receiving them on their. On the other hand the exporting countries (southem Mediterranean countries) do not pay attention to this phenomenon, despite the negative damages that their societies and their economies will suffer in the future. And they did not show a sigle negotiating position and the reason for the European Union's interest in this phenomenon is because it epresents the target area and the majority of the state's awareness of the negative and positive results and what worries it is. The negative side in all its dimensions while benefiting from the positive side in generat irregular migration is a reaction to closing the field to regular immigration and the politics adopted by European countries in the aspect has and adverse effects asit increased the frequency of clandestine immigration and contributed to opening the way for the irregular mafia who trade in people across borders in order to achieve gains Mateiral. Through this, the active and important role of irregular migration across the Mediterranean is clear as aphenomenon that represents a major interactire axis in international relations in the region.

المقدمة

تتعدد طرق وأساليب الهجرة غير النظامية بمختلف أقاليم العالم، وتعد الهجرة غير النظامية عبر حوض البحر المتوسط من الدول الأفريقية نحو دول أوروبا من أهم هذه الهجرات كونها اتخذت صبغة عالمية نتيجة لأعداد المهاجرين الكبيرة والمتزايدة باطراد وارتفاع عدد الضحايا، وكذلك أهمية المنطقة التي يقصدونها (دول أوروبا) كونها دول فاعلة سياسياً

واقتصاديا بحوض المتوسط. ولم تعد الهجرة غير النظامية ظاهرة اجتماعية أو سكانية فحسب، فالتحولات الأخيرة التي شهدتها ولا تزال تشهدها المنطقة تبعها تغير في مضمون العديد من المفاهيم السائدة في العلاقات الدولية، فالمؤشر الديمغرافي أصبح يشكل ركيزة أساسية بمدلوله الحديث بما يعرف بالأمن الاجتماعي في الدول المستقبلة، مما دفع العديد من الدول بإعادة النظر بالاتفاقيات والمعاهدات المبرمة في السابق، وذلك بتطويعها لحماية أمنها الوطني، وتحقيق مصالحها وفق هذا الوضع، ولذا تعد هذه المشكلة مشتركة بين الدول المصدرة والمستقبلة ودول العبور التي تشكل حلقة وصل بينهما، وبذلك أصبحت ظاهرة الهجرة غير النظامية عبر حوض المتوسط محددا مهما وفاعلا في توجيه العلاقات الدولية بالمنطقة، ويمكن عرض مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:-

1- هل يمكن اعتبار بعض الخصائص الديمغرافية (الزيادة الطبيعية والخصوبة) في مقدمة الأسباب الدافعة للهجرة غير النظامية بحوض البحر المتوسط بدول المصدر، ومن الأسباب الجاذبة في الدول المستقبلة؟ بالإضافة للأسباب الأخرى السياسية والاقتصادية؟

2- ما تأثير الهجرة غير النظامية على الدول المصدرة والعبور والمستقبلة من النواحي الأمنية والاقتصادية والاجتماعية؟ وما الأضرار الجسدية والنفسية التي يتعرض لها المهاجر؟

3- ما الدور الذي تؤديه الهجرة غير النظامية بحوض المتوسط في تشكيل وتحديد طبيعة العلاقات الدولية بالمنطقة (السياسية والاقتصادية والأمنية) فيما يتعلق بالاتفاقيات والحوارات وآليات التعاون؟

تهدف هذه الدراسة إلى عرض أسباب ودوافع الهجرة مع التركيز على مناقشة بعض الخصائص الديمغرافية (الزيادة الطبيعية والخصوبة) بدول المصدر ودول الهدف، كما تهدف لتوضيح دورها كعامل أساسي يؤثر في العلاقات الدولية بالمنطقة، بالإضافة إلى أن الظاهرة محل الدراسة تبرز كتحدٍ إنساني نتيجة لحجم الوفيات الكبير، وما يتعرض له المهاجر من استغلال وانتهاك ومعاملة غير إنسانية.

تأتي أهمية دراسة هذا الموضوع لكون الظاهرة محل الدراسة ذات صدى كبير على المستوى المحلي والإقليمي وحتى العالمي وما ساهمت به من تأثير في العلاقات الدولية والتغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية سواءً في الدول المصدرة أو المستقبلة، كما أن دراسة هذا الموضوع له أهمية إنسانية كون ملايين البشر يخاطرون بأرواحهم ويواجهون أقسى الصعاب للوصول إلى الضفة الأخرى من المتوسط للحصول على فرص أفضل للعمل والحياة والاستقرار. ويمثل حوض البحر المتوسط والدول المطلة عليه سواءً الأفريقية أو الأوروبية أو الآسيوية مجالاً مكانياً للدراسة كما اعتمدت الدراسة على بعض البيانات والإحصائيات للفترة (2000 – 2019).

وحدود الدراسة تتمثل في الحدود الموضوعية وهي تتمثل في موضوع الهجرة غير النظامية كظاهرة مؤثرة في طبيعة العلاقات الدولية بمنطقة حوض البحر المتوسط.

تمّ جمع بيانات الدراسة من المصادر والمراجع وبعض الرسائل العلمية التي تناولت هذا الموضوع من جونب مختلفة وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، وتناولت الورقة موضوعها اعتماداً على عدة مناهج علمية لعرض وتحليل بياناتها أهمها؛ المنهج التاريخي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن، ومنهج دراسة الحالة.

المحور الأول : دوافع الهجرة غير النظامية عبر حوض البحر المتوسط

أولا: الدوافع السياسية والاقتصادية

بطبيعة الحال ليس من الطبيعي أن يقبل الإنسان تغيير مكان إقامته أي الهجرة من موطنه الأصلي إلى دولة أو قارة أخرى إلا إذا كانت هناك دوافع ملحة تسهم في شعوره بعدم ارتياحه، أو شعوره بالعجز عن تلبية متطلباته بموطنه الأصلي، وعن دوافع الهجرة الجماعية غير النظامية فتعود إلى ازدياد عدد الشباب في دول العالم الثالث، وتناقص فرص العمل، والقمع السياسي والديني، ثم أتت العولمة لتفاقم من حركة البشر ورؤوس الأموال، وتزيد من حدة الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة، بالإضافة إلى عامل القرب الجغرافي والثروة، فكما

يلخص العالم الديمغرافي الفرنسي ألفريد صوفي إشكالية الهجرة بقوله: "إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر، وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات". وعلى أية حال فإن الدوافع والأسباب التي تسهم في حدوث الهجرة غير النظامية متعددة يمكن إجمالها في الآتي:-

1. أدت الحروب والتصادم بين الفئة المسيطرة على الحكم ورجال العلم المثقفين إلى اضطرابات سياسية والخوف من المصير وعدم توفر الحريات، ما دفع الكثير من الأفراد وخاصة الشباب إلى الهجرة وترك أوطانهم للبحث عن ظروف أفضل للعمل والاستقرار.
2. غياب الديموقراطية، وتضييق مجال الحريات السياسية، وحرية التعبير، وانتهاك حقوق الإنسان، وظاهرة الفساد السياسي والاقتصادي، وعدم تقدير الكفاءات العلمية والسياسية.
3. الاضطرابات الأمنية الداخلية في بعض الدول، كما هو الحال في (سوريا والعراق وليبيا واليمن ومالي) بسبب الحروب في تلك الدول.
4. مستوي دخل الفرد؛ فمعدل دخل الفرد السنوي في دول جنوب حوض المتوسط 3000 دولار وأقل سنوياً، بينما مستوي دخل الفرد في دول شمال المتوسط 30000 دولار وبالتالي فإن دول الجنوب تعاني من عدم القدرة على تغطية النفقات، خاصة أن أغلب اقتصاد عدة دولها يعتمد على الزراعة التقليدية، والتي ترتبط بالظروف المُناخية، بالإضافة لانخفاض مستوى المعيشة في مقابل التزايد المستمر في الأسعار، وانخفاض مستوي الدخل، ومن ذلك يتضح الفرق الشاسع بين الدول النامية التي يصعب العيش فيها، وبين الدول المتقدمة ذات المستوى المعيشي المرتفع.
5. تفاقم مديونية الدول الفقيرة للدول الغنية، وما يرافق ذلك من عدم القدرة على دفع عجلة التنمية الشاملة، والحد من تفاقم ظاهرة البطالة، وانتشار الحالات الاجتماعية المتدنية.
6. انعدام فرص العمل وازدياد حجم البطالة، مما دفع أغلب فئات الشباب إلى الهجرة غير النظامية بسبب فقدان الأمل في إيجاد فرص العمل سواء في تخصصهم أو غيره حتى أصبحت البطالة شبح يراود الشباب.

ثانيا: الدوافع الديمغرافية (الزيادة الطبيعية ومعدلات الخصوبة) بدول المصدر ودول الهدف

يشكل عامل النمو الديمغرافي دافعاً أساسيا للهجرة غير النظامية عبر المتوسط لما يخلفه من مشاكل في التركيبة السكانية، فإلى جانب الكثافة السكانية الكبيرة حيث قدرت منظمة الأمم المتحدة النمو السكاني للدول المطلة على المتوسط (دول شمال أفريقيا) وهو مرشح للارتفاع على مدى (20 سنة) قادمة – مثلاً كان سنة 1997 أكثر من (300 مليون) نسمة وسيصلون إلى ما يقارب (500 مليون) نسمة سنة 2025 وهذا الفرق بين شمال المتوسط وجنوبه يدخل البشر في ديناميكية الهجرة، وكذلك مشكلة الشيخوخة التي تعاني منها القارة الأوروبية على وجه الخصوص حيث أصبحت فئة (60 سنة) فما فوق تزداد من (12 مليون) شخص سنة 2000 إلى (17مليون) شخص متوقعة لسنة 2020 مقارنة بالديمغرافيا المتزايدة للضفة الجنوبية للمتوسط–اعتبرت حافزا أمام شباب الدول الأفريقية الذين وضعوا نصب أعينهم توفر فرص العمل من جراء ذلك في الضفة الأخرى[1].

فحسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة فإن أوروبا ستكون خلال الفترة ما بين–2050 1995 بحاجة إلى قدوم المهاجرين بمعدل (860ألف) مهاجر سنوياً أي بمجموع (700مليون) مهاجر خلال 50 سنة المقبلة، في حين أن الضفة الجنوبية للمتوسط، تشهد أكبر تمثيل لهذه الفئة من حيث أن الفئة العمرية من (15 – 64) تمثل أكثر من% 58.4 سنة2000[2].

يختلف معدل الخصوبة عن معدل المواليد، فالأول يعني عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة في حياتها، أما الثاني فهو عدد المواليد لكل (1000إمرأة) في فترة زمنية معينة[3]، أن أزمة الخصوبة التي تواجهها اليوم قارة أوروبا باتت أمراً واقعاً تؤكده الإحصاءات والدراسات

1- رقية العاقل، إشكالية الهجرة والأمن في غرب المتوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، جوان 2008، ص ص 52،53.
2-- فاطمة فيلالي، الشراكة الجزائرية الأورومغاربية في حوض المتوسط من مسار برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2009 ، ص27.
3- https://www.sasapost.com

العلمية رغم أن الكثير لا ينتبهون لها أو يعتبرونها أمراً طبيعياً. حيث بلغ معدل الخصوبة بدول الاتحاد الأوروبي (1.5 طفل) لكل امرأة وفي المقابل بلغ نفس المؤشر بدول القارة الأفريقية (4.6 طفل) لكل امرأة وذلك حسب تقديرات عام 2017م.

فإذا أخذنا ألمانيا كمثال للدول الأوربية والتي تعد الأكثر سكاناً في القارة نجد أن معدل الخصوبة فيها من أدنى المعدلات في العالم، وتعاني من تراجع في عدد السكان بسبب تناقص الولادات الطبيعية، إذا تمثل فئة الأعمار الأقل من (15 سنة) 16% من مجموع السكان، وإذا سارت الأمور على هذا النحو سيعجل بشيخوخة مجتمعها، ويتوقع المكتب الفيدرالي الألماني للإحصاء أن ينكمش سكان ألمانيا إلى ما بين (65 و70 مليون) بحلول عام 2060م (65 مليون) في حالة كان عدد المهاجرين الوافدين إليها 100000ألف سنوياً و70 مليون في حالة كان عدد المهاجرين الوافدين (200000ألف سنوياً) علماً بأن في ألمانيا حالياً زهاء(82 مليون) نسمة، ولتفادي ذلك انتهجت ألمانيا سياسة الباب المفتوح واستقبلت قرابة 5 ملايين لاجئ من تركيا وإيطاليا وسورية وبولندا ومن دول أخرى. وفي تصريح لرئيس كتلة الحزب الاشتراكي الألماني أمام البرلمان يقول فيه (أن الأكثرية لا تدرك حجم التغير الديمغرافي الذي سيحصل خلال العشرين سنة المقبلة).

وتوجد أعلى معدلات خصوبة على مستوى الدول الأوربية بفرنسا (1.92) والسويد(1.88)، وأقل الدول خصوبة في القارة سجل في قبرص أقل من طفل واحد لكل امرأة وفي إسبانيا (1.2 طفل) لكل امرأة وبلغاريا (1.4طفل) لكل امرأة[1]، وأن أعلى معدلات للخصوبة على مستوى القارة تعد منخفضة جداً مقارنة بمثيلاتها في دول ومناطق أخرى من العالم وخاصة في الدول الأفريقية المجاورة على الضفة الأخرى من المتوسط.

بلغت نسبة السكان للفئة العمرية أقل (من 15 سنة) 41% في القارة الأفريقية ونسبة السكان (65 سنة) فأكثر حوالي 3% فقط. لذلك توصف الدول الأفريقية بأن مجتمعاتها فتية،

1 - https://www.sasapost.com

وأكدت دراسة نشرتها مجلة ذا لانست (The lancet) أن دولة النيجر سجلت أعلى معدل خصوبة إذا وصل متوسط إنجاب المرأة خلال حياتها (7أطفال)، وبينت الدراسة أن 33 دولة أفريقية من دول جنوب الصحراء الكبرى كانت من البلدان التي زاد عدد سكانها بأكثر من 2% للفترة (2010 – 2017) من هذه الدول؛ تشاد 6.7%، والصومال 6.1%، ومالي 6%، وجنوب السودان 5.9%، وأنجولا والكونغو الديمقراطية ونيجيريا 5.1% وأوغندا 5.2%، وفي المقابل عانت دول من تناقص سكانها للفترة (2010 – 2017) ومعظمها تقع في وسط وشرق أوروبا وغربها مثل جورجيا، بولندا، رومانيا، اليونان، إسبانيا، البرتغال[1].

من خلال ذلك يتضح التناقض الكبير في الخصائص الديمغرافية (المواليد والخصوبة) والتي تعد المحدد الرئيسي في زيادة أو نقص عدد السكان بصورة طبيعية بين الدول المستقبلة والدول المصدرة، ونتيجة لهذا الوضع الديمغرافي بالإضافة للدوافع الأخرى فإن هذا العامل يشكل السبب الأساسي للهجرة من الدول ذات الدخل المنخفض والفقيرة نحو دول الهدف ذات المستوى الأفضل والتي تحتاج إلى دماء شابة جديدة لتحريك عجلة اقتصادها.

المحور الثاني: أثار الهجرة غير النظامية على دول المصدر والعبور والمستقبلة وما يتعرض له المهاجر من انتهاكات:

أولا: أثارها على الدول المصدرة والعبور والمستقبلة

يظهر التأثير السلبي للهجرة غير النظامية على مجتمعات الدول المصدرة من خلال ما تتعرض له من إخلال بخصائصها السكانية، حيث ترتفع أعداد النساء بالنسبة للرجال بالإضافة إلى القضاء على القاعدة الأساسية للتنمية والنهوض بهذه المجتمعات، وهي الأيدي العاملة من الشباب وخاصة الذكور، كما أن هجرة الكفاءات العلمية والكوادر الفنية والأيدي العاملة من هذه المجتمعات يزيد في تأخرها ويقلل من فرصها للانطلاق نحو النهوض والتنمية.

1 - https://www.scientificamerican.com

أما عن تأثيرها على دول العبور فهي تمثل في أن بعض من المهاجرين يبقى في دول العبور ليتخذ منها هدفاً له للإقامة المؤقتة أو الدائمة والعمل، مما يشكل ضغطا على المجتمعات المحلية بهذه الدول، ومع تناقص فرص العمل، وعدم قدرة السوق المحلية على استيعاب الأعداد المتزايدة من هؤلاء المهاجرين، ونتيجة لذلك يتم استغلالهم في أعمال غير شرعية كتجارة المخدرات والسرقة والقتل وغيرها من الجرائم، والزج بهم في الصراعات والحروب الداخلية بهذه الدول، كما يؤدي عبورهم أو تواجدهم إلى تفشي الرشوة والفساد بين المسئولين بهذه الدول وبالنسبة للدول الأوروبية فهي ترى في الهجرة غير الشرعية خطراً من عدة نواحي ولعدة اعتبارات أهمها :

1-**الإخلال بالبناء الديمغرافي:** حيث أن ميل المهاجرين المتدفق إذا ما سمح له بالاستمرار يمكن أن يقلب التوازن السكاني، وبالتالي تزايد نسبة هؤلاء المهاجرين في المجتمعات الأوروبية مما يهدد كيان السكان الأصليين على المدى الطويل.

2-**الإخلال بالنواحي الأمنية** : فهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين غير مسجلين ولا يحملون هويات إثبات شخصية، وقد يرتكبون جرائم، وشريحة منهم مسلمون قد ينتمون إلى جماعات مسلحة تؤمن بالعمل المسلح ضد الدول الأوروبية في عقر دارها.

3-**الإخلال بالوضع الاقتصادي:** فرغم أن المهاجرين غير الشرعيين يساهمون في الغالب في توفير أيدٍ عاملة رخيصة، إلا أن ذلك في حد ذاته قد يشكل خللاً في سوق العمل، فهذه العمالة الوافدة إلى أوروبا قد تشكل منافساً للأيدي العاملة المحلية إضافة إلى مشاكل اقتصادية أخرى، قد تظهر بسبب عدم القدرة على تقدير أعداد العمالة[1].

وعلى الرغم من تلك الأخطار التي تراها الدول الأوربية فأنها تحصد من هذه الهجرة بعض الإيجابيات مثل زيادة أعداد سكانها، ورفع معدل الخصوبة لديها، وعدد المواليد، هذا

1- عبد النور ناجي، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي" في ملتقى قسنطينة، 2008،ص120 -121 .

بالإضافة إلى دور المهاجرين في سد حاجاتها من العمالة لأنشطتها الصناعية والاقتصادية المختلفة.

ثانيا: الانتهاكات التي يتعرض لها المهاجر

إن الأشخاص المشاركون في حركات الهجرة المختلطة سواءً كانوا لاجئين أو مهاجرين سواء جرى الاتجار بهم أم لا، يتعرضون للكثير من المخاطر وانتهاكات حقوق الإنسان عينها التي يتعرضون لها في أثناء رحلتهم، وتشمل الاحتجاز والاعتقال في ظروف غير مقبولة، والإيذاء الجسدي، والمضايقات لأسباب عرقية، والسرقة والابتزاز، وسلب الممتلكات، والذين يسافرون على متن القوارب يتعرضون لخطر الغرق، أو اعتراض سبيلهم في الطريق، والتخلص منهم، وإلقائهم في عرض البحر، في حين تتم إعادة أولئك الذين يسافرون براً أو يتم ترحيلهم إلى أماكن نائية وخطيرة، وقد يعجز المسافرون الذين يفقدون وثائق هويتهم أو يدمرونها عن إثبات جنسيتهم ومن ثم يصبحون بالفعل عديمي الجنسية، وتغدو عودتهم إلى أوطانهم بالغة الصعوبة، فقضية تحركات الهجرة هذه تثير طائفة واسعة من بواعث القلق بشأن حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية المختلفة[1].

كما أصبح ينظر لظاهرة الهجرة غير النظامية القادمة من جنوب المتوسط على أنها تحدٍّ إنساني خطير، وذلك نظرا لارتفاع عدد الضحايا في صفوف المهاجرين الذين يسعون للوصول إلى أوروبا بكل الطرق والقوارب المحطمة والغرقى..إلخ. وتبين الخريطة (1) أهم مسارات الهجرة البحرية عبر المتوسط[*]، هذه الحوادث المتكررة ليست فقط بسبب انتقال هؤلاء

1- روبرت كولفيل،" مهاجرون غير نظاميين ."مجلة اللاجئون، ع14 ، سويسرا :جنيف .المفوضية السامية لشؤون اللاجئين،2007 ، ص8.

* يوجد ثلاث مسارات للهجرة غير النظامية عبر المتوسط وهي؛ مسار شرق المتوسط، المسار الأوسط، المسار الغربي.

المهاجرين في قوارب أو سفن غير آمنة ومكتظة، بل أيضا بسبب عدم حرص واهتمام مهربي البشر وشبكات الاتجار بسلامة هؤلاء المهاجرين[1].

خريطة (1) مسارات الهجرة غير النظامية عبر حوض البحر المتوسط حتى العام 2019

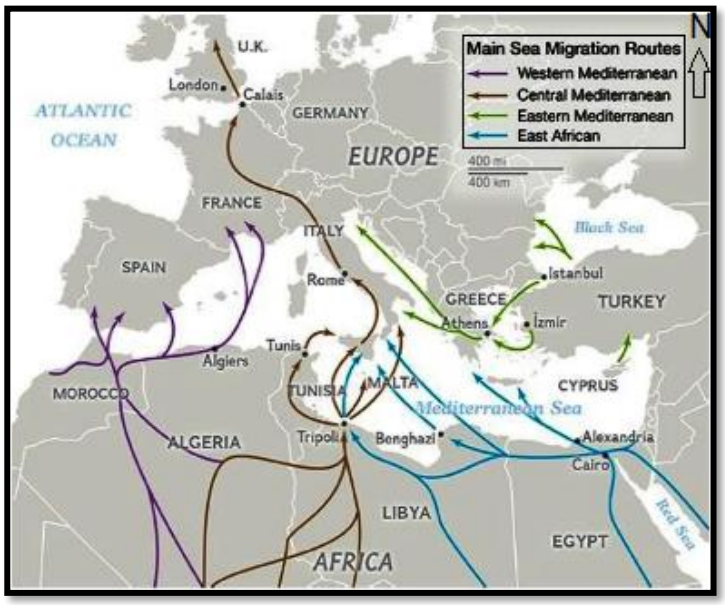

المصدرhttps://media.ifrc.org

حسب إحصائيات المنظمة الدولية للهجرة وصل إلى أوروبا عبر البحر المتوسط عام 2019 أن حوالي (105425 ألف) مهاجر، ويعد البحر المتوسط من أخطر طرق الهجرة في العالم نتيجة لأعداد الضحايا والبالغ (19023 مهاجر) خلال 6 سنوات الماضية، وهو ما يوضحه الجدول (1).

1- خوتو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الاورو مغاربية (1995 – 2010)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011، ص129.

جدول (1)

حالات الوفاة للمهاجرين غير النظاميين عبر البحر المتوسط للفترة (2014 – 2019)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع
عدد الوفيات	1246	2299	3139	5141	4014	3184	19023
النسبة	6.5	12.1	16.5	27.1	21.1	16.7	100%

المصدر: منظمة الهجرة الدولية، 2019. والنسب من حساب الباحث.

كما قام الاتحاد الأوربي بتعليق دوريات كانت تنفذها سفنه لإنقاذ المهاجرين في البحر المتوسط بما يعرف بعملية (صوفيا)، في نفس الوقت الذي تبدي دول أوربية مثل إيطاليا تشدداً كبيراً فيما يخص استقبال المهاجرين الذين يجري إنقاذهم، وذلك بإتباعها ما يسمى بسياسة الموانئ المغلقة، وقد تبعتها مالطا في هذه السياسة، والذي بموجبها تم غلق الموانئ أمام سفن إنقاذ المهاجرين التي تديرها المنظمات الأهلية الدولية، كذلك ما يعانيه المهاجرين من احتجاز وبقاء على ظهر سفن الإنقاذ لعدة أسابيع في انتظار دخولهم للدول الأوروبية.

المحور الثالث: الهجرة غير النظامية وانعكاسها على العلاقات الدولية بحوض المتوسط:

أولا: دورها في توجيه وتحديد طبيعة العلاقات الدولية بين دول حوض المتوسط

عقدت العديد من الاجتماعات والحوارات وأبرمت الاتفاقيات والمعاهدات بخصوص الهجرة غير النظامية عبر البحر المتوسط، والتي كان من أهمها مسار برشلونة والشراكة الأورومتوسطية وغيرها، والتي كان من أهدافها تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية والتنمية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للهجرة خاصة ما يتصل منها بالفقر، كما هدفت إلى تحقيق أقصى حد من فوائد الهجرة الدولية، مع التركيز على حسن معاملة المهاجرين وحماية حقوقهم الإنسانية، ومحاربة أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة في مجال تهريب

المهاجرين وسائر الأنشطة الإجرامية ذات الصلة، هذه الإستراتيجية الأوروبية الجديدة سيطر عليها مفهوم الشراكة منذ منتصف التسعينات، حيث كانت المجهودات بما أصبح يعرف بمشروع" برشلونة" أو "المؤتمر الأوروبي 28- نوفمبر 1995،والذي تناول قضية الهجرة ضمن سلة –المتوسطي "في برشلونة27 الشراكة الاجتماعية– الثقافية والإنسانية من خلال تشجيع التعاون للحد من الهجرة غير الشرعية وتشجيع التفاهم بين الثقافات والأديان واحترام الحقوق الاجتماعية والأساسية من خلال الدعم الاقتصادي، وهو ما عللها لبعض بمحاولة الاتحاد الأوروبي التصدي للأسباب الجذرية الكامنة وراء الظاهرة[1].

على الرغم من أن إمكانية بناء التعاون بين دول جنوب المتوسط والاتحاد الأوروبي لا يمكن أن يضاهي المستوى الموجود بين دول هذا الأخير التي يدعمها التجمع في إطار منظمة دولية صلبة غير أن القطاعات التي يجب أن يشملها الإمداد الأوروبي عديدة خاصة مراقبة الحدود ومراقبة نشاط الشبكات الإجرامية ذات العلاقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية[2].

لقد تم إدراج ملف الهجرة لأول مرة باهتمام كبير في قمة تونس التي خصصت للهجرة في الحوض المتوسطي والمنعقدة أيام 16 – 17 أكتوبر 2002، ثم في اجتماع الرباط الذي عقد في 22 –23 أكتوبر 2003 وكذلك في لقاء الجزائر بوهران في سبتمبر 2004[3] الذي ضم وزراء خارجية الدول الأعضاء واعتبرت الهجرة غير الشرعية من بين الملفات الحساسة التي ينبغي معالجتها مثلها مثل الإرهاب والجريمة المنظمة التي تشكل تهديداً للأمن والاستقرار في البحر المتوسط، واتضح من اللقاء تباين وجهات النظر بين الطرفيين حول كيفية معالجة هذه القضايا، وخاصة ملف الهجرة غير الشرعية، حيث يسعى الطرف الأوروبي للتخلص من المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين على إقليمه، وذلك بإقامة مراكز عبور بالمنطقة المغاربية

1- خوتو فايزة، مرجع سابق، ص ص70- 73.
2- لعلى سعاد، الهجرة غير الشرعية وسبل وآليات مكافحتها في منطقة المتوسط، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د. الطاهر مولاى – سعيدة، ص219.
3- صايش عبد المالك، التعاون الأورو-مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، رسالة ماجستير، جامعة باجي مختار، الجزائر، ص7.

التي تتولى استقبال المهاجرين غير الشرعيين الذين يطردون من أوروبا أو يلقى عليهم القبض قبل الوصول إليها في انتظار أن تتم إعادتهم إلى أوطانهم، الأمر الذي يرفضه الطرف المغاربي ولاسيما الجزائر التي طالبت بدعم لوجيستيكي أوروبي من أجل حماية حدودها من المهاجرين القادمين من إفريقيا للوصول إلى أوروبا[1].

وفي 13 يونيه طلبت نحو 60 دولة إفريقية وأوروبية مساعدة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لمعالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا، وهذه القضية سربت القلق للمفوضية، حيث غالباً ما يمتزج اللاجئين مع المهاجرين في رحلات مختلفة، وقد أصدر بيان صادق عليه 57 وزيراً 30 من الدول الأوربية و27من الدول الإفريقية في العاصمة المغربية الرباط تم فيه الاتفاق على التعاون والمسؤولية المشتركة في معالجة المشكلة وتناولها بطريقة شاملة ومتوازنة مع احترام حقوق وكرامة المهاجرين واللاجئين، وتوفير الحماية الدولية تماشياً مع الالتزامات الدولية للدول المشاركة[2].

وقد تعهدت الدول بمعالجة المشكلة وتناولها بطريقة متوازنة وعملية مع احترام حقوق وكرامة المهاجرين واللاجئين، كما أقر بيان الرباط بالحاجة إلى توفير الحماية الدولية، تماشياً مع الالتزامات الدولية للدول المشاركة، ودعا البيان المنظمات الدولية بما فيها المفوضية للمساعدة في تطبيق التوصيات المتفق عليها، وأعلنت السويد بأنها ستوفر التمويل اللازم لخطة العمل المؤلفة من 10 نقاط، والتي وضعها المفوض السامي لشئون اللاجئين أنطونيو غوتيرس.

وتهدف الخطة إلى مواجهة مشكلة الهجرة المختلطة وغير الشرعية، وفي الوقت نفسه حماية التوصيات المتفق عليها، وحقوق اللاجئين والمهاجرين، وتطالب بتعاون الشرطة والسلطات القضائية ضد الاتجار بالأشخاص، وشبكات الجريمة التي تعمل في مسارات الهجرة غير الشرعية، وسيلتقي الموقعون على بيان الرباط بعد أربع سنوات لمراجعة التقدم المحرز في

1- فايزة بركان،" آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير، جامعة باتنة الجزائر،2012 ، ص80.
2- رؤوف قميني، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية، بدون رقم طبعة، الجزائر، دار هومه، 2016، ص.235

الخطة[1] هذا وقد صرح فرانكو فراتيني مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون العدل؛ أنه على المؤتمرين محاولة الاتفاق على خطة عمل جماعية تضم أيضا الدول الإفريقية التي ينسب إليها المهاجرين والتي يعبرونها إلى أوروبا، إذ يعد التعاون مع مثل هذه الدول أمرا لا غنى عنه في أية خطة عمل لإعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية، كما أكد على ضرورة تحسين أحوال هؤلاء المهاجرين وتوفير قروض صغيرة لهم[2].

إن التكامل الإقليمي والتجاري يمثلان هدفا رئيسياً للسياسة الأوروبية تجاه المتوسط، وذلك نظرا لمردودهما على الاستقرار السياسي والاقتصادي والإقليمي[3]وعليه سعى الاتحاد الأوروبي إلى إقامة منطقة للتبادل الحر مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط لتمثل أهم العناصر في استراتيجيته الجديدة مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط، ويختلف الجيل الجديد من الاتفاقيات الأوروبية المتوسطية عن اتفاقيات الشراكة في الستينات أو اتفاقيات التعاون في السبعينات والتي كانت عبارة عن اتفاقيات تجارية بحتة، وعلى العكس من ذلك نجد أن الاتفاقيات الجديدة لها مجال واسع يتجاوز التفضيلات التجارية فهي تتضمن تعاوناً مالياً اقتصاديا، كما تشتمل محوراً اجتماعيا وثقافيا وحواراً سياسيا وأمنيا[4]، وقد بنيت آمالا كبيرة على تحرير التجارة من أجل السيطرة على الهجرة غير الشرعية، واعتبرت حرية التجارة بديلاً لها بالنظر إلى أنها ستساهم كثيراً في دعم اقتصاد الدولة، وتدخله في دائرة من الرفاهية، بما أنها ستؤدي إلى ارتفاع عمليات الاستثمار الذي سيؤدي إلى ارتفاع الإنتاج، وانخفاض في الأسعار، ووفرة مناصب الشغل مع تحسن المستوى المعيشي[5].

كما يعتبر الجانب المالي جوهر التعاون بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في حوض المتوسط، وتجسد الجانب المالي في الشراكة في شكل تعهدات قدمتها أوروبا تجاه شركائها،

1- فايزة بركان، مرجع سابق، ص100 .
2- نفس المرجع السابق ص101.
3- ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية، مرجع سابق، ص173.
4- زايري بلقاسم،" السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، العدد3 ،ص45.
5- صايش عبد المالك، التعاون الأورو-مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، مرجع سابق، ص105.

لتدعيم نموها الاقتصادي، سواءً في شكل مساعدات مالية التي يطلق عليها اسم "برنامج ميدا" أو في شكل قروض يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي بهدف بناء استراتيجية طويلة المدى تصبو لتحقيق النقاط المسطرة للشراكة، منها تمويل التنمية عن طريق دعم بناء منطقة التبادل الحر، وترقية الاستثمار ودعم كل النشاطات الأخرى ذات الأولوية كالمجال الصناعي، وكذلك خلق حوار جاد لمعالجة مشكلة المديونية[1].

أن الأهداف المرجوة من التكتلات والنتائج المنبثقة عنها لمكافحة الهجرة غير النظامية لم تكلل بالنجاح، ولم تحقق تلك النتائج المنتظرة منها خصوصاً مسار برشلونة لم تكن السياسة المثلى لجعل منطقة المتوسط بحيرة رفاه، وذلك من حيث بقاء التهديدات القائمة واستمرار وتيرة الهجرة غير النظامية وغياب استراتيجيات فعالة أمام تشتت الرؤى ضمن الفضاء المتوسطي. ومن أهم عوامل ضعف المسار ضعف إرادة الدول الشريكة، ونقصد على وجه الدقة الدول الأوروبية التي اتجهت نحو مشاريع التوسع شرقاً وإدارة ظهرها عن شركائها الجنوبيين، وفي نفس الوقت ظهور مساعي أمريكية منافسة للمشروع الأوروبي في المنطقة المتوسطية لكسب وزن استراتيجي كاف وتأمين مصالحها الاقتصادية خاصة النفطية منها وكل هذا ضمن خطتها لمحاربة الأعمال الإرهابية والهجرة السرية مما يقوض الوجود الأوروبي ويضعف من تأثيره[2].

تراوحت السياسة الأوربية لمواجهة الهجرة غير النظامية عبر المتوسط بين اتجاه وقائي واتجاه ردعي، ولكن الهدف المشترك هو حماية الأمن والهوية الأوروبيين، وهناء نتساءل ما هدف السياسة الإفريقية في هذا المجال؟ وما الوسائل المستعملة في هذا الجانب؟

ثانيا: الهجرة غير النظامية عبر المتوسط مصدر لتصعيد الخلافات بين دول الاتحاد الأوربي

تصاعدت الخلافات بين دول الاتحاد الأوربي بخصوص مسألة استقبال المهاجرين غير النظاميين، مما سبب في إبقاء المهاجرين على ظهر سفن الإنقاذ بعرض البحر لأيام عدة،

1- لعلى سعاد، الهجرة غير الشرعية وسبل وآليات مكافحتها في منطقة المتوسط، مرجع سابق، ص79.
2- نفس المرجع السابق، ص85.

ففي العام 2019 حدثت عدة وقائع لإبقاء المهاجرين في البحر كانت سبباً في إحداث أصداء واسعة لدى الرأي العام. حيث دخل الاتحاد الأوربي العام الماضي، وهو في حالة من الجدل حول مصير (49 مهاجراً) أنقذتهم منظمتا (Sea watch) و(Sea eye) الإغاثيتين الألمانيتين هذه الأزمة بدأت في 22 ديسمبر 2018 وبعد انتظار السفينتين وعلى متنهما المهاجرين لمدة 19يوم، وبعد مماطلة من بعض الدول تم التوصل لاتفاق بين 8 دول أوربية على استقبالهم بأراضيها. وقد اتهمت ايطاليا شركاءها بعدم دعمها في مواجهه تدفق المهاجرين واعتبرت أن الأسلوب المعمول به ظالم؛ لأنه يضع عبءً استقبال المهاجرين غير النظاميين على ايطاليا واليونان واسبانيا ومالطا البوابات الرئيسية لدخول المهاجرين إلى أوروبا.

في شهر يوليو الماضي منع (سالفيني) حينما كان لا يزال وزيراً للداخلية الإيطالية سفينة خفر السواحل الإيطالية (غريغوريتى) من الاقتراب والرسو في الميناء الخاص بها، حيث كانت تحمل على منتها (141 مهاجراً) كانت قد أنقدتهم من عرض المتوسط، وفيما بعد سمح للسفينة بدخول ميناء (أغوسته) لكن لم يسمح بإنزال المهاجرين من على متنها حيث ضلوا بداخلها لمدة (6 أيام) وفي 31 يوليو وقعت 5 دول بالاتحاد الأوروبي تفاهماً تم بموجبه تقاسم هؤلاء المهاجرين. بيد أن ايطاليا فيما بعد سمحت بدخول السفن لموانئها بعد موافقة كل من ألمانيا وفرنسا على استقبال بعض المهاجرين في إطار اتفاق تم التوصل إليه في قمة مالطا مؤخراً.

توصل وزراء داخلية مالطا وإيطاليا وألمانيا وفرنسا في 23 سبتمبر الماضي خلال قمة مصغرة عقدت في مالطا إلى اتفاق مبدئي حول توزيع تلقائي للمهاجرين الواصلين إلى مالطا وايطاليا وعلى دول أخرى في وثيقة تتطلب مصادقة بقية دول الاتحاد الأوربي عليها، وبينما تنشد هذه القمة الرباعية رغبة في زيادة عدد الدول الموافقة على هذا الاتفاق نجد على الجانب الأخر بقية الدول الأوروبية غير متحمسة لهذا الأمر أو متجاهلته غير أنه وفقاً لما صدر عن

القمة يتم توزيع المهاجرين الذين يتم إنقاذهم على الدول الأربعة المذكورة إلا أنه حينما يدب الخلاف فيما بينهم يضطر المهاجرون للانتظار في البحر.

الخاتمة

أولاً : النتائج

1- تأتي الخصائص الديمغرافية خاصة ما يتعلق بالزيادة الطبيعية والخصوبة في مقدمة الأسباب الدافعة للهجرة غير النظامية عبر البحر المتوسط، وذلك نتيجة للزيادة الطبيعية (ارتفاع عدد المواليد) وارتفاع معدل الخصوبة بدول جنوب المتوسط، والتي تمثل المصدر الأساسي لهذه الهجرة، وفي المقابل تشهد دول شمال المتوسط انحدارا بعدد المواليد وانخفاضا بمعدل الخصوبة، مما شكل منطقة جذب للمهاجرين نحو هذه الدول، بالإضافة إلى الدوافع الاقتصادية والسياسية والتي لا تقل أهمية عن العامل الديمغرافي.

2- للهجرة غير النظامية أثار سلبية على التركيبة السكانية والأوضاع الاقتصادية وخاصة التنموية بمجتمعات الدول المصدرة، وهي تزيد من تعميق مشاكلها على المدى الطويل. كما تبرز أثار هذه الظاهرة بدول العبور خاصة ما يتعلق بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وانتشار الفساد والرشوة، أما عن تأثيرها على الدول المستقبلة فإن هذه الدول تُظهر انزعاجها على الرغم إنها هي من تحصد الآثار الإيجابية من خلال توفير الأيدي العاملة اللازمة لأنشطتها الاقتصادية المختلفة، وكذلك الاستفادة من الهجرة في زيادة عدد سكانها، وتعويض الخلل في تركيبتها الديمغرافية التي تتميز بانخفاض حاد في الزيادة الطبيعية ومعدل الخصوبة.

3- يتعرض المهاجر غير النظامي منذ بداية رحلته بدول المصدر مروراً بدول العبور وصولاً إلى دول الهدف للاستغلال، والعديد من الانتهاكات، والمعاملة غير الإنسانية، كما أن الكثير منهم يفقدون حياتهم قبل الوصول إلى وجهتهم، ما جعل البحر المتوسط من أخطر الطرق في العالم (طريق الموت) كما وصفته المفوضية العليا لشئون للاجئين.

4- أدت ظاهرة الهجرة غير النظامية عبر حوض المتوسط خلال العقدين الماضيين وإلى الآن إلى أعاد صياغة وتوجيه العلاقات الدولية، ولعبت دوراً محورياً من خلال ما فرضته من معطيات وتحديات أمام الحكومات بدول المنطقة، حيث أبرمت العديد من الاتفاقيات وأطلقت مبادرات الشراكة والتعاون والحوارات بين الدول بخصوص هذه الظاهرة، وما يرتبط بها، كما استغلتها بعض الدول(*) كورقة سياسية للتفاوض والضغط لتحقيق ما تطمح إليه من مصالح.

ثانياً : التوصيات

1- إنشاء لجنة دولية تضم أعضاء من الدول المصدرة والعبور والمستقبلة، بحيث يكون كل الأعضاء فاعلين فيها، وأساسيين، ليقوموا بالتشاور مع الخبراء والمنظمات الإقليمية والدولية لوضع الدراسات والاقتراحات اللازمة لمعالجة الظاهرة.

2- التعاون مع دول المصدر للهجرة وحثها على تحسين أوضاعها السياسية بوضع تشريعات ودساتير وقوانين تنظم العمل السياسي بهذه الدول، مما يتيح الفرصة للتداول السلمي على السلطة، ويحقق الاستقرار السياسي والأمني، ما عدا وذلك تعد كل محاولة للدعم الاقتصادي أو التنموي أو الاستثماري أو المساعدة المالية من جانب الدول المستقبلة غير مجدية من الناحية العملية لأنها ستضيع وتهدر في ظل الصراعات السياسية وغياب القانون.

3- يتحتم على الدول المصدرة للهجرة غير النظامية التنسيق فيما بينها لتظهر بموقف تفاوضي واحد ونظرة شمولية بخصوص التفاوض أو الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي، حيث يمكن أن تستغل قضية الهجرة كورقة ضغط على الدول المستقبلة للحصول منها على مكاسب اقتصادية أو حتى انتزاع مواقف سياسية في قضايا مختلفة.

1* بالإضافة لذلك استغلت هذه الظاهرة في الشئون الداخلية للدول الأوروبية بالحملات الانتخابية لكسب أصوات الناخبين، باعتبار الهجرة غير النظامية كظاهرة تلاقي عدم قبول من بعض المجتمعات الأوروبية.

المراجع

- الكتب

رؤوف قميني، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية، بدون رقم طبعة، الجزائر، دار هومه، 2016.

-الرسائل العلمية

1-العاقل، رقية، إشكالية الهجرة والأمن في غرب المتوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008.

2- بركان، فايزة، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير، جامعة باتنة الجزائر، 2012.

3-سعاد، لعلى، الهجرة غير الشرعية وسبل وأليات مكافحتها في منطقة المتوسط، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة د. الطاهر مولاى – سعيدة، 2012.

4-عبد المالك، صايش، التعاون الأورو-مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، رسالة ماجستير، جامعة باجي مختار، 2006.

5-فايزة، خوتو، البعد الآمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية (1995-2010)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011.

6- فيلالي، فاطمة، الشراكة الجزائرية الأورومغاربية في حوض المتوسط من مسار برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2009 .

- الدوريات والملتقيات

1-بلقاسم، زايري،" السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد3 ، الجزائر،2009.

2- فوزي، صلاح الدين، الإطار العام لمكافحة الهجرة غير الشرعية، العدد 63، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جمهورية مصر العربية، 2017.

3- كولفيل، روبرت،" مهاجرون غير نظاميين ."مجلة اللاجئون، العدد148، سويسرا :جنيف، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، 2007.

4- ناجي، عبد النور، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي" في ملتقى قسنطينة، 2008.

-المنظمات الدولية

1- المفوضية العليا لشئون للاجئين.

2-منظمة الهجرة الدولية.

- مواقع شبكة المعلومات الدولية(الإنترنت)

1- https://ar.m.wikipedia.org.
2- https://www.sasapost.com
3- https://www.sasapost.com
4- https://www.scientificamerican.com
5 - https://media.ifrc.org